باستطاعة الشعب الفلسطيني آنذاك، موضوعياً، خلق قيادة اخرى...» بفعل الفقر والجهل الناجمين عن حكم التخلف العثماني، زد على ذلك عامل التنافس على بسط النفوذ في الساحة الفلسطينية بين المجلسيين والمعارضة لينتهي من رسم الصورة الى: «وترتب على هذه الاوضاع نشوء رأي عام فلسطيني راح يصر على ضرورة حصول الفلسطينيين على كل شيء، أو لا شيء، فكان نصيبهم عموماً، لا شيء».

هنالك جملة من الملاحظات والتساؤلات حول ما ذهب اليه المؤلف. ان عيب وقصور الزعامة الفلسطينية المنبثقة من الشريحة العليا في المجتمع الفلسطيني لا يكمن في كونها «لم تقدر عمق المتغيرات الدولية...»، بل يكمن في محدودية نضالها الوطني الناجمة عن وضعها الطبقي، فهي على استعداد لخوض النضال الى المدى الذي لا تتأثر فيه مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. اما توجيه النقد الى هذه الزعامة لانها راحت تتحدث عن «حق تقرير المصير والاستقلال...» دون ان تعي، وتقدر، عمق المتغيرات الدولية، فانه يدفعنا الى السؤال حول ماذا يجب ان تتحدث؟ أليس حول حق تقرير المصير والاستقلال؟ ولنفترض انها كانت على وعي كامل بعمق المتغيرات الدولية؛ حول ماذا يجب ان تتحدث؟ أليس حول حق تقرير المصير والاستقلال؟ سواء كانت هناك آذان مصغية، او صماء، من جانب القوى الاستعمارية !

وفي ما يتعلق بوصف الرأي العام الفلسطيني بأنه يتمثل في الاصرار على «ضرورة حصول الفلسطينيين على كل شيء، او لا شيء، فكان نصيبهم، عموماً، لا شيء»، فهو يستدعي وقفة قصيرة. ان هذا التصوير ليس دقيقاً وفيه شيء من الظلم، وهو، في الاساس، تهمة تروج لها الدعاية المعادية، وترد في بعض الكتب المتحيزة، وتتردد على لسان نفر من البسطاء. لقد تحكمت في الرأي العام الفلسطيني، في تلك الفترة، المطالب الوطنية الفلسطينية، الواردة في مقررات المؤتمرات الوطنية، وعلى رأسها حق تقرير المصير والاستقلال والتصدي لوعد بلفور. ومن الجدير بالذكر، هنا، ان هذه الفترة الخاضعة للدراسة والاستخلاص (١٩١٨ ـ ١٩٢٣) لم تشهد مشاريع تقسيم او مشاريع فيها «شيء»؛ وجل ما عرض الموافقة على الانتداب ووعد بلفور بشروط مخففة ! فعلى اي «شيء» يوافقون ؟ او أي «شيء» يأخذون، علماً بأن الفلسطينيين العرب، في هذه الفترة، كانوا يشكلون الاكثرية الساحقة، في حين كان التجمع الاستيطاني الصهيوني يشكل نسبة ١١,٥ بالمئة من مجموع السكان ؟

وفي مجال تصوير الموقف الصهيوني، يكتب المؤلف: «اما الصهيونيون، فقد كانوا اكثر الاطراف واقعية، اذ قدروا قوتهم وامكاناتهم حق قدرها، فاتبعوا سياسة خذ وطالب، ونفذوها بمرونة فائقة... وتم ذلك، الى حد كبير، بفضل قيادة صهيونية ديناميكية وبراغماتية، برزت خلال هذه الفترة، في ضوء التغييرات التي طرأت على اوضاع الحركة الصهيونية في العالم، عموماً، نتيجة الحرب». ان اصدار الحكم على الموقف الصهيوني بهذا الشكل، فيه شيء من المغالاة. نعم، لقد تمتعت القيادة الصهيونية بالديناميكية والبراغماتية. هذه حقيقة. ولكن الجزم بأن الصهيونيين كانوا «اكثر الاطراف واقعية» يجانب الحقيقة. هل تفوق الطرف الصهيوني في «واقعيته» على الطرف البريطاني ؟ ان هذه الصيغة تنطوي على اعلاء شأن العامل الذاتي الصهيوني في تلك الفترة، في بناء وارساء اسس «الوطن القومي اليهودي». وهذا الأمر، اي اعلاء الشأن ـ وليس ديناميكية الزعامة الصهيونية وبراغماتيتها يضمر، اذا ما ربطنا الموقف الصهيوني بموقف البريطانيين «اقوى اطراف الصراع» ـ وفق تعبير المؤلف ـ الذين اصروا على «... تنفيذ سياسة وعد بلفور، الهادفة الى تأمين مصالحهم عن طريق كسب ود اليهود والصهيونيين، من جهة، وحملهم على التمسك ببريطانيا للابقاء على سيطرتها، من جهة اخرى، لكي يستطيعوا اقامة الوطن القومي اليهودي في كنفها».

٧ ـ في معرض معالجته لاعادة وجهة نظر الفريق الصهيوني تجاه «المشكلة العربية»، لم يحالف التوفيق المؤلف في صوغ جملة حول التناقض بين الموقفين، العربي والصهيوني، حيث تم تصوير الموقف العربي بالرافض «لأي اتفاق مع اليهود». فقد ذكر المؤلف: «... ومن جهة اخرى، ازداد الضغط من قبل اليهود الذين ساءت اوضاعهم في بعض الدول الاوروبية، للهجرة الى فلسطين، مما أكد على ضرورة الوصول الى اتفاق مع العرب لتسهيل تلك الهجرة، في الوقت الذي كان اولئك يرفضون الوصول الى أي اتفاق مع اليهود» (ص ٢٣٠). وهذه الجملة تفتقر الى الدقة بمقدار ما تبتعد عن الحقيقة. فلو ذكر المؤلف ان العرب يرفضون أي اتفاق لتسهيل الهجرة اليهودية لكانت الصياغة سليمة، أما ان يكون الرفض مطلقاً ضد «اي اتفاق مع اليهود» فهذا غير